

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٠٣)

فاعلية النظم الخبيرة في رفع كفاءة آداء
الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية

د. إيمان أحمد الشربينى

يونيو ٢٠٠٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
مركز التخطيط الصناعي

دراسة عن

"فاعالية النظم الخبيرة في رفع كفاءة آداء الجمعيات الأهلية
في جمهورية مصر العربية"

إعداد الباحثة

د. إيمان أحمد الشربيني
خبير بمركز التخطيط الصناعي
معهد التخطيط القومي،

محتويات البحث

المصفحة	الموضوع
١	محتويات البحث
٢	مقدمة البحث (طبيعة وأهمية المشكلة موضوع البحث)
٣	أهداف البحث
٤	حدود البحث
٤	خطة البحث
الفصل الأول: التعريف بقواعد البيانات - التعريف بالذكاء الاصطناعي -	
٥	التعريف بماهية النظم الخبيرة
٦	مقدمة:
٨	المبحث الأول: أساسيات التجهيز الإلكتروني للبيانات
٨	أولاً: أساسيات قاعدة البيانات
٨	ثانياً: نظام إدارة قواعد البيانات
٨	ثالثاً: أنواع قواعد البيانات
٩	رابعاً: وظائف قواعد البيانات
٩	خامساً: أهمية قواعد البيانات
١١	المبحث الثاني: التعريف بالذكاء الاصطناعي
١٣	المبحث الثالث: ماهية النظم الخبيرة
١٣	أولاً: التعريف بالنظم الخبيرة
١٤	ثانياً: مراحل إنشاء النظم الخبيرة
١٤	ثالثاً: العناصر المكونة للنظم الخبيرة
١٤	رابعاً: الخصائص الأساسية لبناء النظم الخبيرة
١٥	خامساً: مزايا النظم الخبيرة
١٦	الفصل الثاني: الجمعيات الأهلية كمنظمات لتحقيق أهداف المجتمع
١٧	مقدمة
٢٠	المبحث الأول: ماهية المنظمات
٢٠	أولاً: التعريف بالمنظمات
٢٠	ثانياً: مكونات المنظمات

٢٠	ثالثاً: متطلبات المنظمات
٢١	رابعاً: إستراتيجية علاقة المنظمات بالبيئة
٢٢	خامساً: المنظمات نظام مفتوح
٢٣	سادساً: الأهداف التي يستوجب على المنظمات تحقيقها
٢٤	المبحث الثاني: ماهية الجمعيات الأهلية
٢٥	أولاً: التعريف بالجمعيات الأهلية
٢٦	ثانياً: المعايير المحددة للقطاع الأهلي
٢٧	ثالثاً: دور الجمعيات الأهلية في التنمية
٣٠	الفصل الثالث: مفهوم تقييم الأداء
٣١	مقدمة:
٣٢	المبحث الأول: تعريف تقييم الأداء
٣٥	المبحث الثاني: مراحل تقييم الأداء
٣٨	أولاً: المرحلة التخطيطية
٣٩	ثانياً: المرحلة المالية
٤١	ثالثاً: المرحلة الاقتصادية
٤٢	المبحث الثالث: متطلبات تقييم الأداء
٤٤	المبحث الرابع: مدخل شمولى تكاملى لتقييم الأداء
٤٥	أولاً: المدخل المالى
٤٦	ثانياً: مدخل الموارد البشرية(المدخل التدرسي)
٤٨	ثالثاً: المدخل التكنولوجى
٤٩	رابعاً: مدخل الآن فولار
٤٩	خامساً: مدخل تحليل النظم(مدخل شمولى)
٤٩	سادساً: مدخل القيمة المضافة
٥٢	الفصل الرابع: التعريف بالمشروع المقترن التطبيق عليه
٥٤	المبحث الأول: ماهية مشروع الأسر المنتجة
٥٤	أولاً: تعريف مشروع الأسر المنتجة
٥٤	ثانياً: طبيعة المشروع
٥٤	ثالثاً: أهداف المشروع

	المبحث الثاني: التعريف بالفئات المستفيدة من المشروع والشروط الواجب توافرها للإنفاق بخدمات المشروع
٥٦	أولا: التعريف بالفئات المستفيدة من المشروع
٥٦	ثانيا: الشروط الواجب توافرها للإنفاق بخدمات المشروع
٥٧	المبحث الثالث: الخدمات التي يمكن للمنتفعين الحصول عليها من خلال مشروع الأسر المنتجة
٥٨	المبحث الرابع: الموارد المالية لمشروع الأسر المنتجة
٥٩	المبحث الخامس: إدارة وتنظيم المشروع
٦٠	المبحث السادس: الإجراءات التنفيذية للإنفاق بخدمات المشروع
٦٢	أولا: خطوات الإنفاق بخدمات المشروع
٦٢	ثانيا: كيفية سداد الأقساط
٦٤	المبحث السابع: حالات إنتهاء المشروع
٦٥	المبحث الثامن: حجم مشروع الأسر المنتجة و مجالات عملها
٦٦	أولا: توزيع مراكز إعداد الأسر المنتجة بالمحافظات وقيمة نشاطها الإنتاجي
٦٨	ثانيا: بيان أنشطة الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة حتى عام ١٩٩٨
٦٩	ثالثا: بيان بالعقود المبرمة مع جمعيات الأسر المنتجة في محافظات الجمهورية
٧١	الفصل الخامس: خاتمة لتطبيقات سابقة مع الإشارة للامتحن التطبيق على المشروع المقترن
٧٣	المبحث الأول: قاعدة البيانات Access (أكسس) كأداة لإدارة المعلومات بقطاع الجمعيات الأهلية
٧٤	المبحث الثاني: خاتمة لتطبيقات النظم الخبيرة في مجالات متعددة
٧٧	المبحث الثالث: استخدام تطبيقات نظم الخبرة في المراجعة كأداة لتقييم الأداء في قطاع الجمعيات الأهلية
٨٢	أولا: أهمية استخدام النظم الخبيرة في المجال الحاسبي
٨٢	ثانيا: استخدام تطبيقات النظم الخبيرة في المراجعة في مجال تقييم الأداء
٨٣	ثالثا: مزايا استخدام النظم الخبيرة
٨٦

رابعا: تصور للنظم الخيرية في مجال تقييم كفاءة آداء الجمعيات الأهلية ..	٨٧
النتائج والتوصيات ..	٨٨ ..
المراجع ..	٩٢ ..

مقدمة البحث

طبيعة وأهمية المشكلة موضوع البحث:

الوقت سلعة فريدة أعطيت بالتساوي لكل فرد بغض النظر عن العمر أو الموضع ويسيّر الوقت دائماً بسرعة محددة وثابتة، ونظرنا لعدم قدرتنا على خلق المزيد من الوقت، فيبغي علينا أن نحافظ على الوقت المخصص لنا، وما ينطبق على الأفراد ينطبق على المنظمات ومنها الجمعيات الأهلية التي تتتساير اليوم مع الزمن لتأخذ موقعاً على خريطة العمل الجاد في المجتمع المصري وخصوصاً بعد صدور القانون الجديد الذي حل محل القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٩٩.

ونظراً لأهمية الإدارة الفعالة للوقت وخصوصاً في مجال العمل في الحقل التطوعي والذي يؤدى أدواراً متنوعة في وقت واحد ولذلك تعد إدارة الوقت شئ خطير وحاسم لنجاح هذه المنظمات في الوصول إلى تحقيق الأهداف التي تعتبر في مجملها أهداف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمع ككل.

وتأسيساً على ما تقدم لا بد أن تكون هناك إستراتيجيات لإدارة هذا الوقت تتعلق من تحديد الأهداف، ترتيب المهام حسب أولوياتها، تنظيم المنظمة، التوقف عن التأجيل، خفض أو تقسيم الوقت بين الأعمال المختلفة، إتباع مبدأ التفويض، هذا مؤداه التأكيد على أهمية التخطيط Planning حيث يعد أهم العوامل المساعدة لنجاح هذه الجمعيات لتأدية دورها بكفاءة، وذلك بدأ بتنظيم الأعمال اليومية وتنفيذها وتحصيص وقت لإنعام المهام الضرورية لتحقيق أهدافها، ثم إعداد قائمة مراجعة مع وضع إشارات على النشاطات اليومية الروتينية ثم تحديد النشاطات التي تخرج عن هذا النطاق مع تحديد درجة إلحاح كل نشاط، وبعد إتمامها يتم شطب النشاطات المؤداة لمعرفة النشاطات والمهام التي لا زالت في حاجة إلى إتمام، وهكذا لكي تكون هناك صورة واضحة أمام القائمين بالعمل في الجمعية عن سير حركة العمل بدقة.

وبصورة مبدئية فإن جميع المنظمات تسجل بعينية موجوداتها المالية في كشف، ولكن هذه الكشف المالية لا تذكر أهم ممتلكات هذه المنظمات والذى لا يمكن تعويضه على الإطلاق ألا وهو

الوقت، وحيث أن الوقت لا يظهر كيند في الكشوف التشغيلية للمنظمات فيعتبر أمرا مسلما به وتكون إتجاهات ومارسات إدارة الوقت عرضية ومتسللة، رغم أن الوقت مساويا للمال، ولذلك يجب أن تعتبره موردا فيما لا يتعدد وأن يحظى بنفس الرقابة الشديدة التي نوليها للممتلكات الأخرى وذلك لأن الإدارة الجيدة للوقت تزيد الإنتاجية والأداء العام هذا إلى جانب تأثيرها على معنويات العاملين بالمنظمات فيصبحون أكثر فعالية وأكثر رضا عن طريقة استخدام وقتهم، هذا إلى جانب أهمية الوقت للإداري المخطط للتفكير والتخطيط وحل المشكلات بأسلوب مبدع، وبصفة عامة فإن إدارة الوقت لا توجد حلولاً للمشكلات الإدارية ولكنها توجد الوقت الخاص الذي يمكن للإداري من خلاله أن يجد الحلول ويخطط للمستقبل ويقيم مدى التقدم العام لمنظمته.

ونظرا لما تواجهه الجمعيات الأهلية في الدول النامية من قصور وندرة في الموارد المتاحة فإن عليها أن تدير الوقت المتاح لها إدارة فعالة، وهذا يتطلب إمعان النظر والدقة في إتخاذ القرارات المختلفة التي تقوم باتخاذها للوصول إلى أفضل البدائل المتاحة بما يؤدي إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة. هذا وتتوقف كفاءة وفعالية القرارات على المعلومات المتاحة والأسلوب المتبني لحل المشاكل التي تواجهها إدارة هذه الجمعيات.

ومع ما شهدته العالم في السنوات الأخيرة من تطورات تكنولوجية في مجال المعلومات باستخدام الحاسوب الإلكترونية، فإنه يتوجه على المحاسب الإداري الذي يعمل في القطاع الأهلي أن يعتمد على قاعدة من البيانات التفصيلية Data Base المؤتقة بها لتوفير المناخ أو البيئة الملائمة للوصول إلى قرارات رشيدة في إدارة هذه المنظمات.

هذا إلى جانب نظم تشغيل العمليات ونظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرارات والنظم الخبيرة والشبكات العصبية حيث تعطي هذه النظم قدرة هذه الجمعيات على تجميع وتخزين البيانات وإستخلاص المؤشرات ثم إسترجاع مasic بسرعة فائقة في الوقت والمكان المناسبين لاستخدامها.

ويركز هذا البحث الضوء على أهمية وجود قاعدة للبيانات لاستخدامها في هذا القطاع المؤثر وعلى أهمية واستخدام النظم الخبيرة لما لها من قدرة على دعم الإدارة لإتخاذ قرارات فعالة بكفاءة عالية وفي الوقت المناسب وذلك لأن هذا القطاع الرائد سيلعب دوراً أكثر تعاظماً في المرحلة القادمة على المستوى القطاعي والقومي أيضاً، والمأمول أن يؤدي هذا القطاع إلى مزيد من رفاهية المجتمع وإعطاءه دفعات قوية للإعتماد الذاتي على النفس.

أهداف البحث:

- ١ التأكيد على أهمية النظم الخبيرة في مجال التطبيق العملي في العديد من القطاعات وتفعيل استخدامها لتحقيق الاقتصاد والكفاءة والفعالية على مستوى المجتمع ككل وعلى المستوى الجزئي لكل قطاع على حدة.
- ٢ تعميق فكر العمل القائم بالإعتماد على الذات من خلال إلقاء الضوء على قطاع واعد مستقبلي هو قطاع الجمعيات الأهلية والتي مرجو منها تحقيق سد فجوة كبيرة ناتجة عن إنتهاج سياسة التخصيصية.
- ٣ تقديم نماذج لأمثلة تم التطبيق عليها لكي تكون بمثابة المرشد في المستقبل للتطبيق على القطاع الأهلي بعد إستكمال قاعدة البيانات التي يقوم بوضعها الإتحاد العام للجمعيات الأهلية وذلك لمزيد من تحقيق كفاءة تقييم آدائها في المستقبل وتدعم دورها داخل ثقافة المجتمع المصري.

حدود البحث:

- ١ عدم وجود قاعدة بيانات يمكن الإعتماد عليها لبناء النظام الخبير.
- ٢ صعوبة الحصول على بيانات عن القطاع الأهلي حيث يعتبر العاملين في هذا القطاع أن إمداد الباحثين بالبيانات يمكن أن يؤثر على دورهم في العمل المستقبلي ويتسبيب في حدوث مشاكل لهم في غنى عنها.
- ٣ عدم الإعتماد بصورة كلية على تخزين البيانات الخاصة بالجمعيات باستخدام الحاسوب الآلي، فالبيانات متباشرة في أماكن متعددة وليس من خلال شبكات Networks يمكن أن تعطى صورة واضحة عن طبيعة العمل بالقطاع الأهلي.

خطة البحث:

تناول الباحثة في هذه الدراسة موضوع فاعلية النظم الخبيرة في رفع كفاءة آداء الجمعيات الأهلية في جمهورية مصر العربية، حيث سيتم تناول الفكرة العلمية والفلسفة النظرية لها من خلال أربعة فصول يمكن تحديدها في النقاط التالية:

الفصل الأول: التعريف بقواعد البيانات - التعريف بالذكاء الإصطناعي - التعريف بمحاهية النظم الخبيرة.

الفصل الثاني: الجمعيات الأهلية كمنظمات لتحقيق أهداف المجتمع.

الفصل الثالث: مفهوم تقييم الأداء.

الفصل الرابع: التعريف بالمشروع المقترن التطبيقي عليه - مشروع الأسر المنتجة.

الفصل الخامس: نماذج عملية لتطبيقات سابقة مع الإشارة لللامتحن التطبيقي على المشروع المقترن.

الفصل الأول

**التعريف بقواعد البيانات - التعريف بالذكاء الاصطناعي
التعريف بماهية النظم الخبريرة.**

* مقدمة.

* **المبحث الأول: أساسيات التجهيز الإلكتروني للبيانات.**

Artificail Intelligence * **المبحث الثاني: التعريف بالذكاء الاصطناعي.**

Expert Systems * **المبحث الثالث: ماهية النظم الخبريرة**

مقدمة

تواجه إدارة الجمعيات للعديد من المشكلات والتي تتطلب إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب حيث يتوقف إتخاذ القرار على نوع المشكلة المراد حلها، وهذه المشكلات قد تكون مخطية Structured Problems وهي تلك "المشكلات التي يمكن تحديدها عناصرها وقياسها بدقة وبشكل مخطي مباشر فتكون مراحل عملية إتخاذ القرار فيها مخطية أيضاً وعلى درجة واضحة من التحديد، وقد تكون المشكلات غير مخطية Unstructured Problems وهي تلك "المشكلات التي لا يمكن تحديدها عناصرها بدقة فتكون مراحل عملية إتخاذ القرارات فيها غير محددة وتعتمد على الإستنتاج والتقدير الشخصي ويصعب القياس الكمي للعوامل المؤثرة في إتخاذ القرار هذا إلى جانب ارتفاع درجة عدم التأكد، هذا إلى جانب المشكلات شبه المخطية Semi-Structured Problems وهي تلك "المشكلات التي تجمع بين النوعين السابعين" بعض عناصرها يمكن قياسها والبعض الآخر يصعب تحديدها عناصرها وقياسها فتتميز الأساليب العلمية المستحدثة مع الخبرة الشخصية.

هذا ولكل كمputer الماسن الإداري لديه قدرة عالية على اختيار البديل المناسب فلا بد أن يكون لديه قدرة على إتخاذ القرار والذي يعرف بأنه "اختيار أحسن البديل المتأحة بعد دراسة النتائج المتربة على كل بديل وأثرها على الأهداف المطلوب تحقيقها"، حيث تمر عملية إتخاذ القرار بأربعة مراحل بدأ من:

- * مرحلة البحث والإستطلاع(الإدراك) Intelligence Phase وفيها يتم تحديد المشكلة.
- * مرحلة التصميم Design Phase ويتم فيها وضع الإطار الشامل لكل الحلول البديلة الممكنة مع ما يتطلب ذلك من إتكار للحلول البديلة.
- * مرحلة الإختيار Choice Phase وفي هذه المرحلة يتم التعرض للعديد من المشاكل مثل التداخل Multipreference ، عدم التأكد Uncertainty المتعلقة بعمليات التقدير والتبؤ بالمستقبل، تعارض المصالح والأهداف Conflicting Interests حيث يكون لدى العاملين بالجمعيات تفضيلات وطموحات وتوقعات مختلفة وعادة ما تكون بعض القرارات المتخذة غير محققة لكل التوقعات السابقة، الرقابة Control حيث يرتبط اختيار القيادة أو إدارة السياسة المختارة Manageability Policy بمدى توافر المعلومات، إنتقاء فريق إتخاذ

القرار Interactive Team Decision Making وذلك لأن عملية إتخاذ القرار عملية تفاعلية ومتداخلة وليس عملية متسلسلة Sequential، ثم مراجعة وتقييم البديل المقترن بإتخاذه Review Phase وذلك لما يشوب عملية الإختيار من عدم التأكيد، ويعقب ذلك وضع البديل المختار موضع التنفيذ وهذه المرحلة ليست داخلة في مراحل عملية إتخاذ القرار.

هذا ولتحقيق ما تقدم فإن الأمر يتطلب الاعتماد على الحاسوب الآلي لما يتطلب على استخدامه من دقة وسرعة في الحصول على قرار مناسب لحل المشكلة قيد البحث، حيث مرت نظم المعلومات المعتمدة على الحاسوب بست مراحل بدأت بمرحلة نظم التشغيل Transaction Processing، مرحلة نظم المعلومات الإدارية Management Information Systems، مرحلة وضع قواعد البيانات Data Base Systems، والتي يطلق عليها أيضاً مرحلة وضع نظم قواعد البيانات Real-time (on - Line) information Systems، مرحلة نظم دعم القرارات Expert Systems(ES)، Decision Support Systems وتمثل أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ثم نظم الخبرة لدعم القرار Expert Decision Support Systems ويعتبر هذا النظام نظام تكاملاً يتكامل فيه نظامي دعم القرارات والنظم الخبرة فيتم فيه التحليل الكمي والوصفي وشرح وتفسير للنتائج المقدمة وإقتراح توصيات لمعالجة المشكلات النمطية وغير النمطية.

هذا وتفضل الباحثة الاعتماد على النظم الخبرة المبنية على وجود قاعدة غنية من البيانات وذلك لتوفير قاعدة بيانات ذكية تؤدي إلى تحسين عملية تصميم وتشكيل وصيانة وتطوير قاعدة بيانات على مستوى جميع الجمعيات الأهلية والتي يبلغ عددها خمسة عشرة ألف جمعية، هذا إلى جانب رفع كفاءة إمكانيات نظم إدارة قواعد البيانات لهذه الجمعيات ثم إمكانية التمثيل الرمزي للبيانات الخاصة بهذه القطاع الضخم المتشعب في جميع مجالات الحياة.

بعد هذه المقدمة نبدأ بتوضيح ماهية أساسيات قاعدة البيانات (البيانات - المعلومات - قاعدة البيانات)، المقصود بنظام إدارة قواعد البيانات، أنواع قواعد البيانات، وظائف قواعد البيانات ثم أهمية قواعد البيانات، ثم ننتقل للحديث عن ماهية الذكاء الاصطناعي وذلك باستعراض مجموعة من التعريفات التي تلقى الضوء على هذا المفهوم، ويتبع ذلك بتوضيح ماهية النظم الخبرة، بدأ بتعريف هذه النظم، توضيح مراحل إنشائها، والعناصر التي تتكون منها هذه النظم، الخصائص الأساسية لبناء هذه النظم ثم مزايا استخدام هذه النظم للمستخدم وللتصميم ومدير قواعد البيانات.

المبحث الأول

أساسيات التجهيز الإلكتروني للبيانات

أولاً: أساسيات قاعدة البيانات:

Data ١- البيانات:

هي الأرقام أو الحروف أو الرموز أو الكلمات القابلة للمعالجة بواسطة الحاسوب.

Information ٢- المعلومات:

هي بيانات يتم تنظيمها أو معالجتها لتحقيق أقصى استفادة منها.

Data Base ٣- قاعدة البيانات:

هي تجميع كمية كبيرة من المعلومات أو البيانات وعرضها بطريقة أو بأكثر من طريقة تسهل الاستفادة منها.

ثانياً: نظام إدارة قواعد البيانات:

لما كانت قاعدة البيانات تساعد في تحقيق مجموعة من الأهداف المؤثرة على الأنشطة الرئيسية في مجالات تطبيقات التجهيز الآلي للبيانات، ولذلك يلزم الأمر وجود نظم معينة لتنظيم وإدارة البيانات المخزنة، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه عبارة "نظم إدارة قواعد البيانات أو نظم إداره قواعد البيانات على النحو التالي: "هي مجموعة من البرامج الجاهزة التي تقوم بتنفيذ جميع الوظائف المطلوبة من قاعدة البيانات".

ثالثاً: أنواع قواعد البيانات:^(١)

وقد تكون هذه القواعد أحد الأشكال التالية:

Hierarchi Data Bases ١- قواعد بيانات ذات شكل هرمي وتسمى:

Network Data Bases ٢- قواعد بيانات شبكية وتسمى:

Relational Data Bases ٣- قواعد بيانات علاقية وتسمى:

(١) مجدى محمد أبو العطا، سلسلة تيسير علوم الحاسوب، تعلم ACCESS في يوم واحد، مجموعة كتب قواعد البيانات، الإصدار ٩٥، ٩٧، العربية لعلوم الحاسوب كمبيو سانيس، ١٩٩٨، ص ١١.